المشهور وهو الذي صحت له اسانيد متعدده سالمه عن الضعف
والتعليل فانه يفيد العلم النظري لكن لا بالنسبه الي كل احد
بل الي الحافظ المتبحر قال ولعل هذا مراد احمد لا مطلق الخبر
وقال ابو الحسين حكي عن قوم انه بعض العلم الظاهر وغيروا
بذلك الظن والثالث انه بعده ان احتفت به القراين والا
فلا وهو المختار عند المصنف وفاقا للامام والامدي وابن
الحاجب والبيضاوي وغيرهم فان خبر الموت مع قرينة
البكا واحضار الكفن يفيد القطع بالموت واعترض بانه
قد يقال اعمي عليه والجواب ان عدم افاده هذه القرينه
العلم لا يوجب عدم افاده ما في القراين اذ منها ما لا
يعبر عنه كما يظهر توجيه الحال والوحل وفصل الاستاذ ابو اسحق
وابن فورك فقالا عبر المستقبض لا يفيد العلم واما المستفيض
فيفيد العلم النظري بخلاف المتواتر فانه بعده ضروره ص
مسئله يجب العمل به في الفتوى والشهاده اجماعا وكذا سائر الامور
الدينيه قيل سمعا وقيل عقلا وقال الظاهريه لا يجب مطلقا س
الخلاف في وجوب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهاده
والامور الدينيه وانما الخلاف في الامور الدنيويه كذا قاله
في المنهاج فتابعه المصنف وانما تعرض في المحصول للجواز
لا للوجوب ثم مرادهم بقول الواحد في الفتوى والاخبار في

السعاده ولهذا قال ابن السمعاني في القواطع اضافه الفتوي
الي المفتي يفيد فيها خبر الواحد واما ان اخبر بحكم الحاكم
فانه لا يعمل الا بما يعمل به سائر الشهادات انتهي واما
الامور الدينيه فالجمهور قالوا يجب العمل به ثم اختلفوا
فالاكثرون انه يجب سمعا وهو اما الخبر المتواتر عن النبي
صلي الله عليه وسلم انه كان يرسل كتبه باحكام الله علي يد
الاحاد من غير تكليف جمع وهذا مقطوع به ضروره واما
اجماع الصحابه علي العمل به فان معظم ما دارهم مستنده اليه
وقال بعض المعتزله يجب عقلا بمعني انه لو لم يرد الدليل
السمعي بوجوب العمل به لدل علي ذلك العقل والا لتعطلت
الاحكام وعن ابي الحسين دل عليه العقل مع السمع وكان
ينبغي للمصنف ان يقول وقيل وعقلا فان الكل اتفقوا علي ان
الدليل السمعي يدل عليه كما قاله الامام في المحصول قال وانما
اختلفوا في الدليل العقلي هل دل عليه مع ذلك ام لا فالاكثرون
علي نفيه وقال ابن سريج والقفال والصيرفي وغيرهم بل
الدليل العقلي دل عليه وهو الاحتياج الي معرفه بعض الاشيا
من الخبر وتمسك القائلين بوجوب العمل لا يريد وانه يوجب
العمل لانه وانما يجب العمل ما يجب به العلم والعمل الادله
القطعيه علي وجوب العمل عند رواية الاحاد هكذا احكام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)